مشروع العطارات : تهمة الغبن الفاحش !

الدكتور ماهر أبراهيم حجازين /مدير عام سابق لسلطة المصادر الطبيعية (2004 – 2011)

2023/7/12

لا زال الجدل قائم حول مشروع توليد الكهرباء باستخدام طريقة الحرق المباشر للصخر الزيتي في منطقة عطارات أم الغدران، وقد أقامت الحكومة دعوى تحكيم في لندن تطالب بها بتخفيض سعر شراء وحدة الطاقة الكهربائية بنسبة 36%، وتحججت بما يسمى ***" الغبن الفاحش"***.

وقد عرف الفقه القانوني الغبن بأنه أنتفاء التعادل بين ما يمنحه المتعاقد وبين ما يحصل عليه، فيكون أحد البدلين غير مكافىء للبدل الاخر عند ابرام العقد ، وهو عيب من العيوب التي تصيب ارادة المتعاقد، و يرتبط الغبن بالتغرير ، وقد عرف المشرع الاردني التغرير والغبن في المادة 143 من القانون المدني بأنه "*هو أن يخدع احد المتعاقدين الاخر بوسائل احتيالية قوليه تحمله على الرضى بما لم يكن ليرضى به بغيرها*".

والسوال الاول الذي يخطر بالبال لماذا انتظرت حكومة الدكتور عمر الرزاز ومن ثم حكومة الدكتور بشر الخصاونه سنتان ونصف لاكتشاف هذا الغبن الفاحش ؟! بعد ان شارفت الشركة على أستكمال بناء المشروع و صرفت اكثر من 1500 مليون دولار أنذاك ، حيث تم توقيع ألاتفاقية في 2014/10/1 وابتدأ البناء في 2017/3/17 وأقيمت الدعوى في شهر 12 عام 2020

أما أذا كان هناك "غبن فاحش" فباعتقادي أن هناك سببان لهذا الغبن :
<u>أولا:</u> أن الفريق المفاوض والذي أشتمل على ممثليين عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، شركة ألكهرباء الوطنية، سلطة المصادر الطبيعية، وزارة المالية ، ضريبة الدخل ، ومؤسسات أخرى حكومية تم استشارتها ، بالاضافة الى خبراء دوليين في مجالات الطاقة و القانون و الاقتصاد، بأن جميع هولاء لم يكونوا على درجة كافية من الكفاءة الفنية والقانونية و المالية للقيام بهذا التفاوض ، أضافة أن عدم الكفاءة هذه أن صحت تنسحب على ديوان التشريع و مجلس الوزراء

<u>ثانيا:</u> أن هناك شبهة فساد تورط فيها الفريق المفاوض والخبراء الدوليين

لذا كان واجب على حكومة الدكتور بشر الخصاونه قبل أدعاء "الغبن الفاحش" و الذهاب الى التحكيم أن تقوم بابسط واجباتها ألا وهو القيام بتحقيق شامل ووافي لتتعرف على اسباب هذا "الغبن الفاحش"، فاذا كان السبب هو عدم كفاءة الفريق المفاوض والمستشارين الدوليين ، فكان واجب عليها الاستغناء عن أعضاء هذا الفريق من جميع المؤسسات الحكومية ، لا أن يرقى بعضهم الى مراكز حكومية قيادية !. أما أذا كان السبب لا سمح الله أن هناك شبهة فساد فكان واجب على حكومة الخصاونه والتي عزفت مثل باقي الحكومات بمعزوفة محاربة الفساد تحويل الفريق المفاوض الى الادعاء العام للتحقيق ومعاقبة من تثبت ادانته.

وأني هنا حسب معرفتي وأطلاعي لأثني على الفريق المفاوض الذي تمتع بخبرة وحرفية عالية بالاضافة الى حس وطني عالي مكنه من تحصيل افضل الشروط للدولة الاردنية، كما أنزه هذا الفريق من أي شبه فساد. أن ألاتفاقية الموقعة ما بين شركة العطارات و الحكومة الاردنية لهي أتفاقية محكمة وعادلة.

ومن خلال هذا المقال اناشد دولة الدكتور بشر الخصاونة أن يشكل لجنة تحقيق محايدة باسرع وقت ممكن ليبين لشعبنا العزيز اسباب هذا **"الغبن الفاحش"** أن كان هناك غبن فاحش ؟.

وهنا لا بد من القول انه بحسب معرفتي بهذا الموضوع ورأي العديد من المطلعين فأن السبب الرئيس لمحاربة هذا المشروع من قبل حكومة الدكتورعمر الرزاز وحكومة الدكتور بشر الخصاونه ليس اقتصادي بتاتا ، فاذا كان السبب أقتصادي كان من الممكن التفاوض المباشر مع الشركة والتوصل الى حلول مرضية للطرفين ، أن السبب الرئيس هو سياسي يتلخص بضغوط أمريكية لوجود شريك صيني اضافة الى تمويل صيني للمشروع، أن ما هو حاصل حاليا في المشروع هو تناطح أمريكي – صيني على ارض عطارات ام الغدران، و هو ليس المشروع الوحيد في المملكة الذي تعرض لتنافس شرس بين القطبين لكنه الابرز، و أقولها وللاسف لم تتجرأ حكومة الدكتورالخصاونه البوح بالسبب السياسي فتحججت بالسبب الاقتصادي الواهي، وهنا أناشد حكومة الدكتور بشر الخصاونة أن تقوم بالسرعة الممكنة بتلافي السير بدعوى التحكيم المقامة من قبل الحكومة بعد أقناع الطرف الاميركي باهمية هذا المشروع للاردن، واقتراح بعض الحلول لارضاء الطرف الاميركي بما لا يعادي الطرف الصيني.